الأمانة العامة

اللجنة المركزية

الدورة التاسعة

(الرباط ـ السبت **29** شتنبر **2012**)

Adresse : 29 Av Mohammed VI – Rabat– العنوان: 29 شارع محمد السادس- الرباط
☎ 0537 75 94 64/66/99 – 🖷 0537 75 94 76
Web : www.ppsmaroc.com E-mail : maroc.pps@gmail.com

الرفيقات العزيزات، الرفاق الأعزاء،

تأتي الدورة التاسعة العادية للجنة المركزية بعد سلسلة لقاءات جهوية استقر الرأي على عقدها تحضيرا لهذه الدورة، وتوخي منها توفير فرصة إضافية لتعميق النقاش، ومناسبة مواتية للاطلاع، مسبقا، عما يشغل اهتمام الرفيقات والرفاق، وللوقوف، عن كثب، على حالة التنظيمات الحزبية بمختلف الجهات المعنية.

ونعتقد أن هذه مبادرة محمودة، ينبغي التفكير في أنسب الصيغ لتكريسها وتطويرها، بما يجعل اجتماعات اللجنة المركزية أجدى وأنفع، ولكي يتأتى لكل أعضاء اللجنة المركزية الإسهام في التحضير لدوراتها وإثراء أشغالها وتيسير سبل انجاحها.

إنها، أيضا، وسيلة من وسائل تفعيل دور اللجنة المركزية، جماعة وفرادى، ومدخلا لإعطاء مضمون حقيقي للجان الوظيفية المكونة طبقا للقانون الأساسي للحزب، وذلك على أساس أن يتم الحرص، من قبل الجميع، على ضمان الحضور، وعلى أن يبذل كل واحد وكل واحدة منا ما يتعين بذله من جهد فردي، حتى يتحمل كل ذي مسؤولية مسؤوليته، على مستوى شخصي وفي إطار جماعي، ليس فحسب في انتاج الفكر الجمعي، وإنما أيضا في المشاركة الفعالة في بلورة هذا الانتاج على أرض الواقع، من خلال الفروع أو القطاعات أو اللجان الوظيفية المعنية.

فبعد مرور نحو سبعة أشهر على انعقاد الدورة الثامنة للجنة المركزية، التي خصصت لتعميق التحليل وتقييم أداء الحزب، سياسيا وتنظيميا، في ضوء النتائج المسجلة خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، تأتي الدورة الحالية ونحن مدعوون لتحليل المستجدات والتطورات الحاصلة طوال هذه الفترة، على صعيد السياسة العامة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومطالبون بتقييم أداء الحزب وحالته التنظيمية والمهام المطروحة عليه، في أفق ما ينتظرنا من استحقاقات انتخابية، وذلك إلى جانب القيام بتقييم أولي لأداء الحكومة التي يشارك فيها حزبنا مشاركة وازنة، مع المراعاة اللازمة للسياق المعروف لمسار هيكلة هذه الحكومة، وتشكيلها، وصياغة برنامجها، واتمام عملية تنصيبها، والمصادقة على قانون مالي فرضت الظروف أن تكون له طبيعة انتقالية.

سياق دولي وجهوي صعب ومؤثر

الرفيقات والرفاق الأعزاء

إن المغرب، كبلد منفتح، لا يعيش في عزلة عما يجري في المحيط الدولي، عموما، و على صعيد ما يعرف بالمنطقتين العربية والمغاربية، على وجه الخصوص. وبالتالي وجب التطرق، بإيجاز شديد، إلى أبرز مميزات الوضع الراهن، دوليا وجهويا، بما يسلط الضوء، ضمنيا، على تموقع التطورات الحاصلة في بلادنا، وتحديد حجمها و إدراك مداها .

تأزم متزايد للأوضاع الاقتصادية والمالية عبر العالم

وبالطبع، فإن أول ما يسترعي الانتباه، في هذا الصدد، هو التأزم المتزايد للأوضاع الاقتصادية والمالية عبر العالم، عموما، ولدى شركائنا الأساسيين، بصفة خاصة، إذ الملاحظ أن الصعوبات تواجه حتى البلدان التي أصبحت بمثابة قواطر جديدة للاقتصاد العالمي، مثل الصين، الهند، البرازيل وروسيا، بحيث هناك "كساد" نسبي في الصين، يتجلى، من بين أمور أخرى، في انخفاض منسوب استهلاك الطاقة الكهربائية، وثمة تراجع في الأرقام الاستدلالية الخاصة باقتصاديات الهند. هذا دون إغفال حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي، ومن بينها، أساسا، بلدان منطقة الأورو التي يرتبط بها الاقتصاد المغربي ارتباطا وثيقا.

ولهذا التأزم المتزايد آثار ضاغطة كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، ليس فقط على شعوب البلدان المذكورة، بل أيضا، وهذا يعنينا، على أوضاعنا نحن، اقتصاديا، وبالتالي اجتماعيا، كما سنبين، لاحقا، في معرض تحليلنا للوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، حيث تأثر اقتصادنا الوطني، بالغ التأثر، من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تضرب منطقة الأورو، بعدما كان هذا الاقتصاد قد بدأ يتعافى من تداعيات الأزمة العالمية التي انطلقت شرارتها في 2007 – 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية.

" الربيع الديموقراطي" : آمال، مآل، وتداعيات

إن التحولات الايجابية التي يعيش المغرب على ايقاعها، هي ثمرة لتراكمات عقود من النضال في سبيل الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، نضال يشكل الحراك الاجتماعي الذي شهدته بلادنا، في الشهور الأولى من السنة الماضية، أحد محطاته البارزة، لما أعطاه من دفعة قوية ونفس جديد لهذا النضال، الذي لم يتوقف قط، وإن كان عرف حالات مد وجزر ، في فترات مختلفة. وهو حراك، جاء في سياق ما بات يعرف ب" الربيع الديموقراطي"، الذي اكتسح عددا من البلدان المنضوية تحت لواء جامعة الدول العربية، وضمنها المغرب الذي كان تعامله، في هذا المجال، متميزا، كما سنأتي على ذلك في حينه.

ويجدر بنا، ونحن في خضم قطع أشواط هامة على درب بناء المجتمع الديموقراطي، أن نتأمل مآل وتداعيات هذا " الربيع الديموقراطي"، في عدد من البلدان التي كان لشعوبها، وخاصة شبابها، آمال واسعة، سعة حبهم لأوطانهم، والتي، وإن كانت قد تخلصت من أنظمة ديكتاتورية بائدة، فهي لم تجد بعد طريقها إلى حل المعضلات الاجتماعية التي لعبت دور الوقود في اشعال نار الاحتجاجات والانتفاضات العارمة، بل إن شعوب هذه البلدان تواجه، حاليا، خطرا داهما يتهدد المسار الديموقراطي والحريات الفردية والجماعية، لا سيما وأن قوى مغرقة في الرجعية باتت تتقوى باستمرار، وتكشف عن " أنياب سلفية" للانقضاض على المكتسبات الديموقراطية المحققة.

وفي المقابل، " تبرز" الحركة اليسارية والتقدمية بغيابها، عمليا، أو تغييبها في معظم البلدان المعنية، وذلك لأسباب شتى، من بينها الأخطاء القاتلة لمكونات من هذه الحركة التي توهمت أنه يمكن للتقدم أن ينبني على كبت الحريات وتحويل الديموقراطية التمثيلية التفويضية إلى عمل صوري، مما يدل، في الجوهر، على تجاهل فظيع، بل ونوع من الاحتقار، للإرادة الشعبية.

الوضع في سورية:

وبارتباط مع ما تقدم، نرى من الضروري التطرق إلى الأوضاع الدامية والمدمرة في الشقيقة سورية، التي أصبحت، في الواقع، تعاني من " حرب أهلية" حقيقية . فأي موقف يجب أن يكون لنا منها، في ظل استحضار كل المعطيات المحيطة بما يجري ويدور هناك، بما في ذلك الرهانات الإقليمية المؤثرة والمصالح الدولية المتضاربة؟

إننا، بوصفنا أنصار الحرية والديمقراطية، لا يمكن إلا أن نكون إلى جانب كل من يناضل ضد الاستبداد، وضد كل الأشكال القمعية، ومناهضين لأي إفراط في استعمال أي نظام مستبد لقواه العسكرية في مواجهة الجماهير الشعبية.

ومن هنا لا يسعنا إلا أن ندين بشدة ما يقوم به النظام السوري من عمليات تقتيل وأساليب اضطهاد وحشية.

ولأننا من أنصار الحرية والديموقراطية، لن يفوتنا، من جهة أخرى، أن نعرب عن خشيتنا من أن يشكل الطابع العسكري للمعارضة القائمة ضد هذا النظام خطرا على الهوية الديموقراطية لانتفاضة الشعب السوري، ونعبر عن مخاوفنا من أن تتحول هذه " الحرب الأهلية " إلى حرب طائفية تهدد ليس فحسب الهوية الديموقراطية بل ومصير الشعوب الشقيقة المجاورة لسورية، وخاصة بتأثيراتها السلبية على القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع المستقرة في لبنان.

إننا إذ نتضامن مع الشعب السوري، نؤكد على رفضنا لكل تدخل أجنبي، سواء أ كان عربيا أم بالأحرى غير عربي، و وقوفنا ضد كل محاولة لتقسيم وحدة التراب السوري، أيا كانت تعلة هذا التقسيم، وضد التعامل مع الموضوع على أساس طائفي، معتبرين أن واجب الأمم المتحدة يكمن في ضرورة التدخل لوقف عمليات العنف، والعمل على ايجاد حل ينقذ الشعب السوري من ويلات الفتنة، التي هي أشد من القتل .

الاستفزازات المسيئة للإسلام والمسلمين: للحرية حدود

قبل الانتقال إلى القضايا الوطنية، محور اجتماعنا هذا، لابد من التوقف عند الاستفزازات الأخيرة المسيئة للإسلام والمسلمين، من خلال مقاطع مما سمي، تجاوزا، بفيلم ورسوم كاريكاتورية عن الرسول(صلعم)، لنعبر عن إدانتنا القوية لهذه الخرجات الاستفزازية، التي لا يجوز، بأي حال من الأحوال، تبريرها بادعاء أن الأمر يتعلق بحرية تعبير ليس إلا.
نحن، بالطبع، لا يمكن إلا أن نكون مع حرية التعبير، الفعلية والحقيقية، أي متى كانت في الحدود التي لا تمس حريات الآخرين العقدية ومعتقداتهم الدينية، وإلا فلماذا الكيل بمكيالين في بلدان غربية، عريقة في الديموقراطية، ومع ذلك يقع فيها تحت طائلة القانون بعض المواضيع والقضايا حتى لو كانت موضع مناقشة أكاديمية أو ملامسة انتقادية من مؤرخين وكتاب ومفكرين، فما بالك بالمشككين في وقائع تاريخية معينة؟
ولكن، في المقابل، نعتبر أن ردود فعل المسلمين، الغيورين بحق عن الدين الاسلامي الحنيف، يجب أن تكون منزهة عن العبث، متزنة رصينة، ولا تسقط في الفخاخ المنصوبة، أصلا، من قبل الواقفين وراء تلك الاستفزازات. يجب أن يدرك الجميع أن أي ردود فعل متشنجة، وعنيفة، سترتد، لا محالة، ضد المسلمين أنفسهم، فتسيئ إلى صورتهم، و تحقق بالتالي مبتغى المتربصين بهم .

تطورات ملف قضية وحدتنا الترابية:

الرفيقات والرفاق الأعزاء،

بالنسبة لتطورات قضية وحدتنا الترابية، التي يتعامل معها الشعب المغربي وقواه الحية، عن صواب، كقضية مصيرية تستوجب كل التعبئة دفاعا عنها وتأمينا لمآلها، فقد أكد المغرب غير ما مرة عزمه على مواصلة الانخراط، بحسن نية، في مسلسل المفاوضات، الرامي إلى إيجاد حل ديموقراطي لهذا الملف المفتعل، حل قائم على أساس مقترحه للحكم الذاتي في نطاق السيادة الوطنية، حل يحفظ مصالحه العليا ويضمن الاستقرار الجيو سياسي في منطقة تعرف كثيرا من التحديات الأمنية.

ومما يبعث على الارتياح، في الوقت الذي يتشبث فيه المغرب بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي مقدمتها التفاوض وفق المعايير الجوهرية المحددة، كون الأمين العام للأمم المتحدة أكد، قبل نحو شهر (يوم السبت 25 غشت 2012)، في اتصال هاتفي مع جلالة الملك، على أن الأمم المتحدة لا تعتزم إدخال أي تغييرات على مهامها في مجال الوساطة التي تتوخى إيجاد حل سياسي لهذا النزاع، مقبول من لدن الأطراف، متعهدا بأن مبعوثه الشخصي وممثله الخاص الجديد سيضطلعان بمهامهما ضمن إطارها، الذي حدده مجلس الأمن، من أجل تحقيق تقدم في مسلسل التسوية.

تبعا لذلك، وفي أفق التوصل إلى حل سياسي دائم، في إطار الأمم المتحدة، لهذا الملف المفتعل، يرى حزب التقدم والاشتراكية أن تعزيز الموقف الصحيح للمغرب في هذا المجال يستدعي توفير ما يلزم من عناصر القوة والمناعة في التصدي، الحازم، لكل ما من شأنه أن ينال من مصالح الوطن العليا، ولذلك يجدد الحزب الدعوة إلى مزيد من تقوية الجبهة الداخلية، وتعميق البناء الديمقراطي، والمضي قدما نحو تشييد دولة الحداثة وحقوق الإنسان والمساواة، والتعجيل بتنزيل منظومة الجهوية المتقدمة، ومواصلة انجاز أوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل برنامج الديبلوماسية الموازية، بأبعاده الحزبية والبرلمانية والشعبية.

في ظل السياق العام

في ظل هذا السياق العام، الصعب فعلا، يتعين أن تتم معالجة الأوضاع الوطنية بالاتزان والحكمة الضروريين، انطلاقا من مقاربة موضوعية وتحليل مناسب، دون الوقوع تحت تأثير ما يتم ترويجه، في بعض المنابر الإعلامية، من ادعاءات لا علاقة لها بحقيقة الأوضاع، لكنها تشيع، في الواقع، نوعا من تلويث الأجواء.
ونحن، في حزب التقدم والاشتراكية، لا يمكن أن نحلل الوقائع إلا كما هي وليس كما تقدم. نحن، كما هو معروف عنا ومشهود لنا، من أصحاب تحليل الواقع الملموس لا الواقع الافتراضي الذي يراد فرضه، وذلك بعيدا عن كل محاولة للتشويش، من قبل المنابر الإعلامية المشار إليها، قبل قليل، والتي لن تفلح في صرف انتباهنا عما هو أساسي.

وما يهمنا، بالأساس، ليس هو الدفاع عن الحكومة لمجرد كون حزبنا اختار المشاركة فيها، ويرى ضرورة الاستمرار في العمل من داخلها.. ما يهمنا، في المحصلة النهائية، هو خدمة مصلحة الوطن والمواطنين .
و نحن نقوم بذلك انطلاقا من الموقع الذي اختاره الحزب، وهو، لا شك، موقع صعب ومعقد، ولكنه موقعنا الذي اخترناه لخدمة البلاد، عبر المشاركة في تجربة حكومية جديدة، تمخضت عن صناديق الاقتراع، في سياق ما عرفه المغرب من تطورات خلال سنة 2011 أفضت إلى إقرار دستور جديد بمضامين متقدمة، مضامين نعتبر أنه تقع على عاتقنا مسؤولية جسيمة في الاسهام في ربح رهان تنزيلها تنزيلا ديموقراطيا سليما.

وهذا يشكل جوهر مقومات مشاركتنا في الحكومة، المنبثقة عن أول انتخابات تشريعية في ظل الدستور الجديد. وهي مشاركة قائمة على برنامج حكومي تعاقدي يناسبنا من حيث توجهاتنا الأساسية، إذ ساهم حزبنا، بقسط وافر، في صياغته على نحو يضمن، بالأساس، مواصلة بناء مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي.

كما أنها مشاركة وازنة، تضمن للحزب، عدديا ونوعيا، قدرة التأثير الفعلي على مضامين وتوجهات هذه التجربة، خاصة وأنها استندت، أيضا، إلى ميثاق للأغلبية الحكومية، تولى حزبنا إعداد مشروعه، وذلك باعتباره وثيقة تعاقدية ومرجعا للعمل المشترك للأحزاب المشكلة لهذه الأغلبية.

ثم إن مشاركتنا في هذه الحكومة تقوم كذلك على نهج الإصلاح وتأكيد الخيار الديموقراطي، الذي أصبح، بموجب الدستور الجديد، من الثوابت. وفي ضوء ذلك، لا بد من استخلاص العبر من الممارسات السلبية لأوساط حزبية، حديثة التأسيس، قبل وحتى بعد ما عرفه المغرب من حراك سياسي واجتماعي سنة 2011.

و بالطبع، كان في قرار مشاركة حزبنا في الحكومة جانب من التجاوب مع الحراك الاجتماعي الواسع الذي شهدته بلادنا، في نطاق ما بات يعرف بالربيع الديموقراطي، والذي من خلاله تم التعبير عن مطالب اصلاحية كبرى، حيث تميز المغرب بالتعامل الايجابي والجريء للمؤسسة الملكية مع هذا الحراك ، مما أفضى، كما أسلفنا، إلى إقرار دستور جديد بمضامين ديموقراطية متقدمة، تتطلب تنزيلا فعليا في إطار تأويل ديموقراطي سليم.

وفي المحصلة الاجمالية، فإن مشاركة الحزب في الحكومة، تأتي، فضلا عن الحرص الشديد على تأكيد الخيار الديموقراطي، من أجل الحفاظ على استقرار البلاد، ومواصلة الاصلاحات الكبرى، والرقي بالأوضاع الاجتماعية للفئات المحرومة، وتحسين أسلوب الحكامة، وضمان فعالية أكثر في محاربة الفساد، و كل ذلك في إطار التناغم والتكامل مع المؤسسة الملكية، التي أبانت، باستمرار وإقدام، عن إرادة إصلاحية أكيدة، والتي يشكل دعمها المتواصل والصريح لهذا المسار شرطا أساسيا لإنجاحه.

وهذا، بالنسبة لحزبنا، خط استراتيجي لا محيد عنه، لأن الدفاع عن مؤسسات البلاد واستقرارها، أهم لدينا من كل الاعتبارات، بما فيها الاعتبارات المرتبطة بالمصلحة الذاتية للحزب، الذي تربينا فيه على وضع مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار ، كما كان يردد دوما الزعيم التاريخي لحزبنا الرفيق علي يعته رحمه الله، ومعه قادة حزبيون من عيار كبير، ولا أدل على ذلك من أنه بالعودة إلى أدبيات الحزب، على مر عقود، نجدها طافحة بالحديث عن " المصلحة العليا للوطن والشعب ".

أجل، لقد تربينا، في حزب التقدم والاشتراكية، كمدرسة للوطنية بامتياز، على مواقف مبدئية ثابتة من مؤسسات وثوابت البلاد، حيث آمن الحزب، على الدوام، بمقاربة النضال الديموقراطي الدؤوب والمسؤول، وكان ولا يزال في خدمة دولة المؤسسات، في إطار سعي واضح نحو ملكية دستورية برلمانية اجتماعية ، وفي سياق العمل من أجل بناء الدولة الوطنية الديموقراطية.

تربينا في هذه المدرسة الفريدة، وبفضل أساتذة في النضال والبذل والعطاء يستحقون كل تبجيل، على السير في نهج واحد ووحيد، نهج ينبذ الخطاب المزدوج وسياسة اللعب على الحبلين، ويقوم على الدقة والوضوح، والاستمرار في التكيف الخلاق مع التطورات، وترسيخ جدلية الوفاء والتجديد، في ظل الحفاظ على هوية الحزب والتشبث بقيم اليسار الحقيقية، والتي لا معنى للحديث عنها إن لم يتم ربط التنظير بالتطبيق، وخوض الكفاح في الميدان لتحويل الأفكار إلى تقدم، مع الحرص، دائما، على استقلالية وسيادية اتخاذ المواقف، والاصرار على الدفاع عنها، طالما ظل الحزب مقتنعا بصوابها، ولو من موقع الأقلية والسباحة ضد التيار، مهما كلف ذلك من ثمن.

ومن هنا، يتضح أن البلاد في حاجة إلى حزب من طراز حزب التقدم والاشتراكية، المحافظ على مقوماته كحزب يساري، على نحو ما أقره بوضوح مؤتمره الوطني الثامن، والمدافع الصلب، والأمين، عن الديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وعلى الحريات ومبدأ المساواة في المجتمع.

الرفيقات والرفاق الأعزاء،
في هذا السياق العام، إذن، من الضروري التأكيد على أن الأوضاع في بلادنا تظل أوضاعا صعبة للغاية، مما يجعل أن الحكومة تشتغل في إطار ظروف عسيرة.
حقا، إن لهذه الحكومة صلاحيات جديدة، حسب مقتضيات الدستور الجديد ، لكنها صلاحيات لا تزال قيد البناء، أي في طور السعي إلى بلورتها وتفعيلها على أرض الواقع من خلال تنزيل المضامين الدستورية ذات الصلة، بحيث يجوز القول، في هذا الصدد، بأننا في مرحلة تأسيسية لعهد الملكية الدستورية، الديموقراطية، البرلمانية والاجتماعية.
ولعل هذا من العوامل المفسرة لكون ممارسة هذه الحكومة في أشهرها الأولى اتسمت بنوع من السعي إلى التموقع و البحث عن الذات، خاصة وأنها تضم أربعة أحزاب، ثلاثة منها لها تجارب في تدبير الشأن العام، ومتعودة على العمل سوية في إطار حكومي، في حين أن الحزب الآخر، الذي يقود الحكومة، حديث العهد
بتدبير الشأن العام، من هذا الموقع.
ثم إن هذه الحكومة، المنبثقة من صناديق الاقتراع، والتي تحظى بثقة الملك والشعب، وترتبط بها انتظارات قوية وكثيرة، تشكلت، زمنيا، في ظروف حتمت
تأخر عملية إقرار قانون المالية للسنة الجارية، بصيغة ما كان لها إلا أن تكون ذات طابع انتقالي، قياسا بالبرنامج الحكومي المعتمد، وبالتالي من السابق لأوانه إصدار
أي تقييم نهائي يحكم على التجربة ككل انطلاقا من بداياتها. فالحكومة لها ما يكفي من القدرة والعزيمة على أن تنجح في المهمة المناطة بها، لكن في إطار
الحيز الزمني المعقول الذي يتطلبه، إلى جانب التدابير المستعجلة الضرورية، اتخاذ وتنفيذ اجراءات إصلاحية هيكلية.

وهنا يجدر التنبيه إلى أن نجاح هذه الحكومة في أداء مهامها ليس مسألة مصيرية للأحزاب الأربعة المكونة لها فحسب، بل إنها قضية مصيرية أيضا بالنسبة للبلاد برمتها، نظرا لما يمكن أن يتولد في حالة الفشل من عواقب وخيمة.
إن الحكومة لم تأت في ظروف اقتصادية ومالية سهلة، فالوضع صعب ومقلق للغاية، حيث تقلصت مداخيل القطاع السياحي، وتناقص حجم الاستثمارات الخارجية، وانخفض الاحتياطي من العملة الصعبة، وارتفع العجز التجاري، وازداد ثقل التأثيرات السلبية للمناخ الداخلي، بالنسبة للفلاحة، والخارجي، نظرا للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة لدى شركائنا الأوروبيين، وارتباط اقتصادنا بمنطقة الأورو، وتأكد تباطؤ نسبة النمو، واستمرت الاختلالات المرتبطة بصندوق المقاصة، حيث ينتظر أن تفوق نفقات الدولة في السنة الحالية، من خلال هذا الصندوق، مبلغ 53 مليار درهم، رغم القرار الصعب للحكومة بالزيادة في أسعار المحروقات، الذي لولاه لوصل هذا المبلغ إلى نحو 60 مليار درهم .
لكن مع ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية والمالية في المغرب، الناجمة أساسا عن تأثيرات خارجية واختلالات هيكلية لم تعالج بالقدر الكافي من قبل الحكومات السابقة، أوضاع لم تصل إلى مستوى الانكماش الاقتصادي، علما بأن شروط التحكم في هذه الأوضاع تظل قائمة، لا سيما إذا عملت الحكومة، وهي بصدد ذلك، على اتخاذ عدد من الاجراءات الجريئة التي يمكنها أن تبعث نفسا جديدا في الاقتصاد الوطني، وفق هندسة ترتب الأولويات والاصلاحات الكبرى.

فبالرغم من العوامل السلبية المذكورة، وهي عوامل ذات طابع بنيوي لارتباطها بتوجهات اقتصادية واختيارات كبرى سابقة، تمكن الاقتصاد المغربي، نسبيا، من الصمود، خلافا لما كان يحدث في الماضي، حيث كانت تسجل نسب نمو سالبة.

والجدير، هنا، بالملاحظة أن نسب النمو المسجلة خلال العشر سنوات الماضية تراوحت بين 1,6 في المائة و7,8 في المائة، بمعدل سنوي 4,5 في المائة، مقابل 3 في المائة من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، علما بأن القطاع الفلاحي يسجل معدلات نمو مستقرة نسبيا في حدود 4 في المائة إلى 5 في المائة .

و يعود الفضل في تمكن المغرب من بلوغ هذه النتائج إلى الاصلاحات التي تم الشروع فيها، منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، والأوراش الكبرى التي تم اطلاقها، مع الاشارة إلى أن هذه الإصلاحات لم تأت بعد أكلها، بل هناك منها ما يحتاج إلى تقويم ومراجعة.

ولئن كانت الوضعية الاقتصادية والمالية لم تصل إلى حالة أزمة حادة، إلا أنها أصبحت، كما أسلفنا، مقلقة، مما يدعونا إلى اليقظة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها بصفة مستعجلة،

والانكباب على المعوقات والاكراهات الهيكلية في إطار برنامج عمل وخطة على المديين القصير و المتوسط.

ولابد هنا، رفعا لكل لبس، ودفعا لأي مبالغة، ودحضا لكل ما تروجه بعض الأوساط، من أن نوضح، على غرار ما أكده والي بنط المغرب، بأن حالة اقتصادنا الوطني اليوم لا علاقة لها، إطلاقا، بالحالة التي كان يوجد عليها أوائل ثمانينيات القرن الماضي، والتي جعلته، آنذاك، يفقد استقلاليته، ويخضع لتوصيات المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التقويم الهيكلي سيء الذكر، إذ باستثناء عجز الميزان التجاري وصعوبات ميزان الأداءات، فإن كل المؤشرات الأخرى تختلف، ولم تتقهقر اليوم إلى المستويات المتدنية التي بلغتها في تلك الفترة .

ونحن بتقديمنا لهذا التوضيح، لسنا بصدد إنكار خطورة الأوضاع، فقد كنا في مقدمة الذين نبهوا إليها، كما تناقلت ذلك وسائل إعلام عديدة في حينه. كل ما في الأمر أننا حريصون على التعاطي مع الوقائع كما هي، دون تخفيف من حدتها ولا تضخيم لحجمها، مع التأكيد على أن الحكومة ليست عاجزة عن معالجة هذه الأوضاع، بدليل أنها شرعت في إعداد حزمة من التدابير، بعضها له طابع استعجالي، وسيتم عرضه في الأيام القليلة المقبلة، وطائفة منها ستدرج ضمن قانون المالية لسنة 2013، وتدابير أخرى على مدى متوسط، وتتعلق بإصلاحات هيكلية.

ونتمنى، في حزب التقدم والاشتراكية، أن يتم، في القريب العاجل، تجسيد هذه التدابير، التي شاركنا في بلورتها، بصفتنا طرفا في الجهاز الحكومي، معتبرين أن التحدي الكبير الذي تواجهه بلادنا ذو بعدين اثنين، خارجي وداخلي، يرتبطان ارتباطا جدليا.

ويتمثل البعد الخارجي في ربح رهان التنافسية، وبالتالي ولوج أسواق جديدة ، مما يتطلب، على الخصوص، مراجعة البرامج القطاعية، وتكييفها مع المستجدات والإكراهات الدولية والوطنية، في اتجاه النجاعة والإلتقائية.

أما البعد الداخلي للتحدي اياه، فيتمثل في حماية القدرة الشرائية للمواطن، ودعم الطلب الداخلي ، كرافعة أساسية للنمو. وهو ما يستوجب مواصلة كل الأوراش الموجودة قيد الانجاز، وتدعيمها بأوراش أخرى من مختلف القطاعات، وما أكثرها، والعمل على الإسراع في انجاز الاصلاحات التي التزمت بها الحكومة في إطار البرنامج الحكومي، من قبيل اصلاح نظام المقاصة، والاصلاح الجبائي، واصلاح نظام التقاعد، وإصلاح القانون التنظيمي للمالية، ومحاربة كل أشكال الريع والفساد، وتدعيم جو الثقة بين مختلف الفاعلين.

و إلى ذلك، وجب التشديد على أنه لا نمو بدون استثمار، ولا استثمار بدون ثقة. ولكسب الثقة، وتكريسها، وتعزيزها، لابد من انخراط الجميع في الإصلاحات المذكورة ، لأنها تهم، أولا وأخيرا، الوطن الذي تبقى مصالحه العليا فوق كل اعتبار.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير بجدوى ما سبق ودعونا إليه من ضرورة اعتماد ميثاق اجتماعي من أجل النمو والتشغيل.

ذلك أن المسؤولية جماعية، وعلى كل طرف أن يتحمل نصيبه من المسؤولية، و أن يعمل من أجل أن يسود جو الثقة والتضامن، حتى لا تستمر أجواء عدم الثقة والتفكير السلبي مخيمة على نفسية الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

دور الحزب في الحكومة

في إطار تشديدنا على ضرورة أن تبادر الحكومة، في أقرب وقت ممكن، إلى تفعيل مضامين التصريح الحكومي، نلح، بالخصوص، على جملة من القضايا التي نرى من اللازم أن تؤخذ بعين الاعتبار في أولويات عمل الحكومة، انطلاقا من أن المواطنين، والرأي العام ككل، ينتظرون منها، خلال الدخول السياسي الحالي، أمرين أساسيين اثنين، وهما:
أولا ـ التأكيد، من جهة، على أن الحكومة بصدد معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من خلال إجراءات ملموسة كفيلة بمواجهة آثار الأزمة والخصاص المسجل على المستوى الماكرو اقتصادي والمالية العامة، وايضا بإجراءات ذات أثر ايجابي على حياة الناس وتمكن من سد العجز المسجل في المجال الاجتماعي.
ثانيا ـــ وضع خارطة طريق وجدول زمني من أجل تفعيل الدستور واعتماد ما يتطلبه ذلك من قوانين تنظيمية وقوانين عادية.

ومن بين ما نلح عليه، في هذا الصدد، نخص بالذكر الإجراءات التالية:

1) ضرورة اصلاح صندوق المقاصة، الذي أضحى مسألة استعجالية، على أساس أن يتم هذا الاصلاح، كما ينص على ذلك البرنامج الحكومي، بارتباط وثيق مع الاصلاح الجبائي، في اتجاه مزيد من تضامن الفئات الميسورة مع الفئات المحرومة، واصلاح الضريبة على القيمة المضافة في اتجاه إعفاء أو تقليص للرسوم المفروضة على المواد الأساسية وزيادة الرسوم على المواد الكمالية، ومكافحة التملص الضريبي، والعمل تدريجيا على تقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر حرمانا، وذلك في نطاق مندمج مع سياسة لانعاش الطبقات المتوسطة، من خلال تحفيزات جبائية، واجراءات للتشجيع على اقتناء السكن والتجهيزات.

2) تحسين فعالية الاستثمار العمومي، من حيث مردوديته على مستوى النمو والتشغيل ووتائر الانجاز، وذلك بضمان التقائية السياسات والاستراتيجيات القطاعية، من خلال إحداث

هيئة لدى رئيس الحكومة تكون، كما هو وارد في البرنامج الحكومي، مختصة بتنسيق المخططات القطاعية، واعتماد برمجة مندمجة عند الضرورة، خاصة في ميدان الاستثمارات الهيدروفلاحية، ومجال التعليم، ومضمار محاربة الفقر.

3) مراجعة المخططات الاستراتيجية في اتجاه تحقيق التوازن بين السوق الداخلية والصادرات، وإنجاز تقييم موضوعي لاتفاقيات التبادل الحر. وفي هذا الاطار، يتعين على مخطط المغرب الأخضر أن يجعل قضية الأمن الغذائي في صلب اهتماماته، فيما يجب أن تعطي الحكومة اشارات واضحة على هذا التوجه الجديد.

4) إعطاء انطلاقة جديدة لعمليات محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء، من خلال تسريع وتائر انجاز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك على اعتبار أن انعاش الاقتصاد الاجتماعي والمتضامن يشكل أحد المداخل الأساسية التي تتيح التركيز على الإدماج الاقتصادي للفئات المحرومة.

5) العمل، في خطوة استباقية للجهوية، على أن يتم، في المدى القصير، تحقيق تقدم كبير في مجال اللاتركيز وإعادة تنظيم مصالح الدولة على الصعيد الجهوي، وذلك عبر اجراءات فورية كفيلة بإذكاء الحماسة الضرورية، من قبيل:

- إحداث قطب اجتماعي، على المستوى الجهوي، يتولى تجميع الهياكل المعنية، المتناثرة حاليا، بما يعطي فعالية جديدة لمحاربة الفقر والهشاشة والاقصاء؛
- تقديم مختلف الوزارات لمخططاتها المتعلقة باللاتركيز، مرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2013، حتى تكون مناقشة هذا المشروع مناسبة، أيضا، لتقييم الجهد المبذول في مجال اللاتركيز؛
- تثمين مناصب المسؤولية والتأطير على المستوى الترابي للتشجيع على إعادة انتشار لفائدة المصالح اللاممركزة ؛

6) وضع مخطط تشريعي، مجدول زمنيا، وتقديم مشاريع القوانين التنظيمية والنصوص الأساسية إلى البرلمان في آجال تراعي مستلزمات التشاور في شأنها، طبقا لمقتضيات الدستور، وضرورة انتاج نصوص ذات جودة عالية وفي مستوى المعايير الدولية. ويرى حزبنا، في هذا الباب، أن الأولوية يجب أن تعطى لخمس مجموعات من القوانين، وهي :

- القانون التنظيمي، والقوانين العادية المتعلقة بالجهوية، وما يستتبعها من عمليات انتخابية، و باللاتركيز؛
- القانون التنظيمي للمالية؛
- القانون التنظيمي والنصوص المتعلقة بترسيم اللغة الأمازيغية؛

ـ إصلاح النصوص المتعلقة بهيئتي محاربة الرشوة واقتصاد الريع (مجلس المنافسة، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة).
ـ القانون التنظيمي للمناصفة، لما له من أبعاد متعددة الاوجه في إطار توطيد الديموقراطية والمساواة ببلادنا.

وفي نطاق ذلك، سنظل حريصين على أن تكون الأبعاد الاجتماعية حاضرة بقوة في كل ما تقوم به الحكومة .
كما سنظل حريصين على أداء دور المواكبة، والدفع من أجل أن يتجه عمل الحكومة وفقا لبرنامجها المعتمد و طبقا لميثاق الأغلبية المبرم، والسعي إلى إرجاع الأمور إلى نصابها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وهناك محطات كثيرة برز فيها دور الحزب في هذا الاتجاه.
وفي هذا الاطار، يعود لحزبنا دور أساسي، لا يمكن أن يؤديه إلا من داخل الحكومة، تجاوبا مع ما تنتظره منه أوساط عديدة للتأثير ايجابا على العمل الحكومي، في اتجاه تكريس المضامين التقدمية لهذا العمل وتوطيد الخيار الديموقراطي، وذلك من دون أن يكون جهدنا في هذا الباب موضوع تسويق إعلامي مغرض، لأن ما يهمنا، بالأساس، هو تحقيق نتائج سياسية تخدم الصالح العام لا اقتطاف مكاسب دعائية واستغلالها لأغراض سياسوية ضيقة. وهذا مع العلم أنه عندما يتعلق الأمر بقضايا جوهرية لابد من اطلاع الرأي العام عليها، نعلن عن ذلك صراحة ونقول كلمة الحق بلا مواربة.

فنحن في هذه الحكومة لأننا على قناعة راسخة بأن مصلحة البلاد تقتضي ذلك . ودخولنا إليها لم يتم على حساب هويتنا ومبادئنا، كما أن استمرارنا فيها لن يكون، أبدا، إلا ونحن دائما نحن، أو كما يقول ناس من طيبي الذكر " احنا هما احنا".
هناك، بالطبع، من لا يتفق مع هذه المقاربة، لكن ثمة أوساط عديدة، من مواقع ديموقراطية مختلفة، تعتبر وجودنا داخل الحكومة نوعا من الضمانة وبمثابة صمام أمان ضد أي نزوع يخرج عن إطار الثوابت التي أصبح الخيار الديموقراطي من أركانها.
وسيرا في هذا التوجه، نعتبر أن الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، يجب ألا تؤدي إلى تأجيل الاصلاحات الكبرى، وبالتالي يلزم اتخاذ ما يلزم من إجراءات للبلورة الفعلية لمضامين البرنامج الحكومي. وهو ما يتناغم مع المضامين الإيجابية لخطاب جلالة الملك في 30 يوليوز الماضي، بمناسبة عيد العرش، الذي حث فيه الحكومة على مواصلة الإصلاحات، والذي جاء عبارة عن خارطة طريق للمرحلة المقبلة، تنطلق من ترصيد المكتسبات الديمقراطية لبلادنا وشعبنا، وتركز على الأولويات الأساسية الواجب التصدي لها، خاصة ما يهم التجاوب مع التطلعات الاجتماعية للمواطنات والمواطنين، وتدبير إكراهات الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد في سياق الأزمة الدولية، والتعاطي بالجدية والسرعة المطلوبتين مع بعض الملفات الحيوية، من قبيل إصلاح العدالة، والجهوية المتقدمة، واللامركزية و اللاتمركز.

من أجل تفعيل ديموقراطي لمضامين الدستور المتقدمة

وفي هذا السياق، تكتسي مسألة وضع وتنفيذ مخطط تشريعي لتنزيل مضامين الدستور الجديد (19 قانونا تنظيميا ونحو 30 قانونا عاديا) أهمية بالغة، مع التشديد على أن القوانين المعنية، هي قوانين مؤسسة، تهم جميع الأطراف، وليس الحكومة وحدها أو الأحزاب المشكلة لأغلبيتها دون غيرها، وبالتالي ينبغي أن يكون وضع هذه القوانين، وإقرارها، مبنيان على توافق عريض، بعيدا عن أي شكل من أشكال المزايدة، مما يستدعي من الحكومة والأغلبية والمعارضة وسائر الفاعلين المعنيين تحمل مسؤولياتهم كاملة.

ونود أن نعيد الالحاح هنا، بالخصوص، على القانون التنظيمي للجهوية، الذي يتوقف عليه أمر تنظيم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، إذ لا مجال لإجراء أي عملية انتخابية ما لم يتم الحسم في مسألة الجهوية، وتجسيد المضامين الدستورية الجديدة المتعلقة بها.

وإذ يدعو حزبنا، في هذا المضمار، إلى العمل على تفعيل القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية، في أقرب الآجال، وعلى النحو الأمثل، فإنه يرى أن الاستحقاقات الانتخابية المنتظرة يجب أن تتم في غضون سنة 2013، مع ما يستتبعه ذلك من ضرورة تسريع وتائر الاستعداد لها وفق ما يلزم من مقاربة تشاركية تشمل جميع الفاعلين السياسيين المعنيين بها.

وعلاقة بذلك، يتعين على حزبنا أن يرفع من درجة استعداده لما يتطلبه وضع المخطط التشريعي المذكور وإنجازه من عمل جبار، بأن يعمل على تدقيق مقترحاته ذات الصلة.

و لرفاقنا الوزراء في الحكومة، ورفيقاتنا ورفاقنا البرلمانيين بمجلسي النواب والمستشارين، كل حسب موقعه وصلاحياته، دور هام في هذا المجال، كما هو الشأن بالنسبة لمختلف المهام المناطة بهم.

الوقوف عند ما يقوم به الرفاق الوزراء من عمل ، كل في القطاع الذي يتولى الاشراف على تدبيره، في إطار تقييم موضوعي وبناء :

ومن ثم يطرح السؤال حول المطلوب من الرفاق الوزراء، في ظل الأوضاع الحالية، حيث يتعين تقييم عملهم انطلاقا من أربعة أمور أساسية، وهي :

أولا) الدفاع عن المقومات الأساسية للمشروع المجتمعي الديموقراطي الذي ينشده الحزب، وعدم التفريط، أبدا، في مضامينه. وهذا بالذات ما حرص عليه الرفاق الوزراء، حيث هناك أمثلة حية، عديدة، تبرهن على أنه كلما دعت الضرورة إلا و عمل الرفاق على تأكيد توجهات الحزب الاساسية، علما بأنه لم يحصل قط أن صدر أي قرار حكومي يسير في اتجاه غير اتجاه البرنامج والميثاق المتفق عليهما.

ثانيا) الأمر الثاني الذي يلزم الرفاق الوزراء، وهم ملتزمون به، يتمثل في السعي إلى انجاح عمل الحكومة من خلال السهر على التنفيذ السليم للبرنامج الحكومي، الذي كان لحزبنا اسهام فعال في وضعه. وهذا اجتهاد دائم يقوم به هؤلاء الرفاق.

ثالثا) أن ينجحوا في قطاعاتهم. وفي هذا الصدد بوسعكم الاطلاع، بالتفصيل، على ما يقوم به الرفاق من خلال الوثائق والمعطيات الموضوعة رهن إشارة الرفاق والرفيقات، بل وعموم الرأي العام. ولذلك قد يكفي، في هذا المقام، أن نستعرض، بشكل مركز، أولويات رفاقنا الوزراء في مختلف القطاعات المعنية، والتي تتمثل، بالخصوص، في تعميم نظام المساعدة الطبية، وتطوير الولوج للخدمات الصحية، وتطوير المستعجلات الطبية، وتوسيع و تأهيل العرض الاستشفائي و دعم التغطية الصحية بالوسط القروي، وتعزيز صحة الأم والطفل، و وضع سياسة دوائية جديدة، من خلال مراجعة وتخفيض أثمنة الأدوية، وتقريب الثقافة من المواطنين، و توسيع شبكة البنيات الثقافية التحتية، ودعم الإبداع الحر، والاعتناء بالأوضاع الاجتماعية والمهنية لنساء ورجال الثقافة، وحماية التراث الوطني المادي واللامادي، وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية، وتعزيز التنوع الثقافي، خاصة من خلال بلورة المضامين الجديدة للدستور في شأن الأمازيغية، وتوسيع مجال دولة الحق والقانون في ميادين الشغل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، و تعزيز الديمقراطية الاجتماعية، و تفعيل مضامين الحوار الاجتماعي، دعم وتعزيز السياسات الإرادية في مجال التشغيل والوساطة، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتحسين سياسة التكوين المهني، وإرساء نظام التعويض عن فقدان الشغل، وإقرار الإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد، وحماية الحق النقابي، والضمان الاجتماعي، و تخفيض العجز السكني المتراكم، وإنعاش السكن بالأرياف (العالم القروي)، وتوفير السكن اللائق للفئات المستضعفة والفئات المتوسطة، وإصلاح أوضاع التعمير، وإنجاح الورش الجديد المتعلق بسياسة المدينة.

رابعا) أما رابع الأمور الملقاة على عاتق وزراء الحزب، فيتمثل في مساعدة الحزب وهياكله التنظيمية المختلفة على معالجة القضايا المشروعة، الشائكة والجماعية، لفئات مختلفة من شعبنا. ولا يمكن لأحد أن يجادل في كون هذه الأهداف الكبرى تشكل الأسبقية بالنسبة لما يمكن أن يطرح على وزرائنا من تظلمات وقضايا شخصية عادلة، حيث يعملون، قدر الإمكان، وفي حدود المعقول، على تسويتها.

وفي الاتجاه نفسه، يتعين التنويه بالطابع المتجدد والحيوي لأداء فريق التقدم الديموقراطي في مجلس النواب، بنسائه ورجاله، من خلال بصم العمل البرلماني بأفكار قوية ومبادرات خلاقة، حيث تميز نشاط هذا الفريق بمشاركة وازنة ونوعية في العمل التشريعي، و بإسهام فعال في مجموعة من الأنشطة الموازية لهذا العمل، فضلا عن مواكبة آنية وجدية لقضايا البلاد الحيوية و انتظارات المواطنات والمواطنين الأساسية.

في السياق ذاته، أيضا، لابد من الإشادة بعمل فريق التحالف الاشتراكي، الذي اضطلع بمهامه بنشاط ومثابرة، حيث حرص على التفاعل الايجابي مع نبض المجتمع ومستجدات الحياة السياسية، وبذل جهدا تشريعيا نوعيا، يتجلى، على سبيل المثال لا الحصر، في تقدمه بمقترحي قانونين يتعلقان بتعزيز حماية الأطفال، من خلال منع زواج القاصرات، واعتبار

أن الزواج لا يسقط جريمة الاغتصاب ولا يوفر لمن ثبت ارتكابه لهذه الجريمة إمكانية الإفلات من العقاب.

أيتها الرفيقات، أيها الرفاق
إن هذه الدورة تشكل مناسبة أيضا لمناقشة قضايا الحزب التنظيمية، إذ لا يخفى على أحد أن وضعنا التنظيمي، حاليا، وضع غير طبيعي، من حيث أنه يظل دون مستوى الإشعاع السياسي للحزب. وتبعا لذلك، لابد من تقييم انتقادي لنشاط الحزب، مقرونا بوضع تصور استشرافي لعمله، على المدى القريب تزامنا مع الدخول السياسي، وفي أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

نشاط الحزب: تقييم انتقادي وتصور استشرافي

لقد خيم على نشاط الحزب، مع دخول الحكومة، نوع من الفتور، الناجم عن عوامل كثيرة من بينها انكباب الأمين العام وأعضاء المكتب السياسي الوزراء على أداء مهامهم الحكومية بوزارات اجتماعية صعبة، مما تطلب منهم بذل جهود كبيرة للاطلاع على الملفات وإعداد البرامج قصد التأقلم مع التجربة وتوفير شروط الاسهام في انجاحها، وبالتالي تمثيل الحزب في الحكومة وأمام الرأي العام خير تمثيل. يضاف إلى ذلك انشغال عدد من أعضاء المكتب السياسي في تدبير الشأن الحكومي من خلال الدواوين أو ممارسة العمل التشريعي بمجلسي البرلمان.

لكن بالرغم من الفترة الصعبة لبداية المشاركة في الحكومة، واصل المكتب السياسي عمله، وتتبع باستمرار الأوضاع السياسية والحزبية عموما، حيث شكل فريق عمل لمواكبة نشاط الحزب، واستجماع العناصر الكفيلة بتطوير قوته الاقتراحية .

وفي هذا السياق تم القيام بأنشطة مكثفة خلال شهر رمضان، يجدر التنويه بكل الرفيقات والرفاق الذين أشرفوا على تأطيرها، بروح عالية من التضحية ، وأحيانا بتحمل ليس فحسب مشاق السفر بل وحوادثه المؤلمة، كما حصل، على سبيل المثال، للرفيقة رشيدة الطاهري، عضو المكتب السياسي والنائبة البرلمانية، عندما كانت في طريق عودتها من نشاط حزبي بمعية أعضاء آخرين من اللجنة المركزية، والتي نتمنى لها، من الصميم، الشفاء العاجل، لتستعيد عافيتها كاملة، وتواصل عملها الحزبي والبرلماني بمنتهى ما عرف ويعرف عنها من حيوية وتفان وإخلاص.

خارطة الطريق (المعتمدة، حزبيا، في أكتوبر 2010)

هذا بالنسبة للأمانة العامة والمكتب السياسي، أما في ما يخص باقي الهيئات والتنظيمات الحزبية، ومنها اللجنة المركزية نفسها، أو بالأحرى اعضاء هذه اللجنة، فإنه يجب الاعتراف، من باب الموضوعية، بأن خارطة الطريق، التي أعدها المكتب السياسي وعممها على مختلف الهيئات التنظيمية للحزب في أكتوبر 2010 ، لم نفعل من مقتضياتها إلا النزر القليل، والحال أن هناك حاجة ماسة إلى الانفتاح أكثر، وتجديد الهياكل التنظيمية التقليدية، وابتكار الصيغ المناسبة لتحضير أنفسنا لما هو آت من عهد الجهوية المتقدمة، الذي يلزمنا بأن نكون منظمين جهويا، أحسن تنظيم، وفي أكثر الأشكال ملاءمة (في فدراليات مثلا).
وهذا ما يطرح، من جهة أخرى، ضرورة ملاءمة القانون الأساسي للحزب مع المستجدات ذات الصلة بالجهوية، خاصة وأن قانون الأحزاب الجديد يفرض على الأحزاب مراجعة جوانب من قوانينها الأساسية.

المال عماد الأعمال :

وبطبيعة الحال، لا يكفي أن نضع البرامج ونحدد ما ينبغي القيام به من أعمال، بل لابد من أن نستحضر على الدوام قاعدة بسيطة في صيغتها بقدر ما هي عسيرة في تطبيقها، ألا وهي أن المال هو عماد الأعمال. وفي هذا الباب، يواجه الحزب صعوبات مالية جمة، لها انعكاسات سلبية قوية على وتيرة ونوعية نشاط الحزب، كما يتجلى من خلال مشكل توفير مقار ملائمة للفروع ، خاصة وقد اجتزنا استحقاقا كانت كلفته باهظة، بينما توصلنا بشكل متأخر بالدعم الذي تخصصه الدولة للأحزاب، نظرا لما حصل من تأخر اضطراري في المصادقة على قانون المالية برسم السنة الجارية.

دعوة لمواصلة مد النشاط الحزبي:

على أن ضعف الإمكانيات، و إن كان يحد من اتساع دائرة نشاط الحزب على النحو المنشود، يجب ألا يحول دون مواصلة مد الأنشطة الحزبية التي قمنا بها في المدة الأخيرة، من خلال تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتوفرة.
وفي هذا الصدد يتعين على الخصوص:
- تفعيل الجمعية الخاصة بمنتخبي الحزب (الجمعية الديموقراطية للمنتخبين التقدميين)، وهو ما نأمل أن يتحقق من خلال اجتماعها الذي تقرر عقده في 6 أكتوبر المقبل بالرباط
- تتبع الأوضاع التنظيمية، وتفعيل العمل الحزبي المحلي في أفق تنظيم الانتخابات المقبلة، على أساس اعتبار الدورة التاسعة للجنة المركزية منطلقا للتحضير لهذه الانتخابات، مع استذكار أن معارك سياسية صعبة تنتظرنا في هذا المجال، حيث يتعلق الأمر بانتخابات محلية، اقليمية وجهوية، بما للجهة، بمقتضى الدستور، من صلاحيات جديدة، وكذا

بانتخابات تشمل مجلس المستشارين، من 120 عضوا فقط، مما يعني أنه إذا لم يكن أداؤنا جيدا في الانتخابات المحلية والجهوية فقد يكون حضورنا في هذا المجلس ضعيفا أو منعدما.
إن الانتخابات اياها ستكون، إذن، مصيرية، لأنها ستحدد، من الآن، طالما أن تحضيرها يجب أن ينطلق في الحال، وزن الحزب في الانتخابات التشريعية القادمة، ومدى حضوره في الساحة السياسية الوطنية.
وتأسيسا على ما تقدم، صار يتعين علينا، الشروع، فورا، في البحث عن المرشحين المناسبين، والانفتاح على الكفاءات الواعدة، والالتصاق بقضايا المواطنين الحيوية، والدفاع عن مطالبهم المشروعة.
وهنا، وجب التنبيه إلى أن مشاركة حزبنا في الحكومة لا تعني التخلي عن الاهتمام بقضايا المواطنين، فالعكس هو الصحيح: مشاركتنا في الحكومة يجب أن ترفع من وتائر الارتباط بالجماهير والتجاوب مع انتظاراتهم، مع الحرص على عدم تكرار أخطاء تجاربنا السابقة في الحكومة.
في هذا الاتجاه، وسعيا إلى تحريك الآلة الحزبية، وخلق الحيوية الضرورية داخل الحزب، وكذلك توفير واجهات سياسية وتواصلية متعددة وفرص لإبراز مواقف الحزب والالتقاء بالمواطنات والمواطنين، سنعمل على إعطاء الانطلاقة لحملة توسيع صفوف الحزب وتجديد الانخراط، على أساس أن يترافق ذلك مع إعادة النظر في كل الفروع الاقليمية، والسعي إلى أن ينعقد، في غضون الستة أشهر المقبلة، كل المؤتمرات الإقليمية، بمختلف الأقاليم، طبقا للقانون الأساسي للحزب، لا سيما وأننا لم نتمكن من القيام بذلك قبل الانتخابات التشريعية، فضلا عن كون تنزيل مقتضيات الدستور الجديد يملي علينا ضرورة توفير هياكل جهوية في أفق التأقلم مع عهد الجهوية المتقدمة.
وكل هذا يجب أن يتم من خلال توسيع خريطة فروعنا المحلية، والتوفر على هياكل حزبية منظمة ومتينة في كل الأقاليم والعمالات. والأمر ذاته ينسحب على كل القطاعات الحزبية، والمنظمات الموازية، واللجان الوظيفية للجنة المركزية.

ضرورة تحريك التنظيمات القطاعية

وفي هذا الصدد، تحتل مسألة تحريك التنظيمات القطاعية الحزبية مكانة بارزة ضمن قائمة المهام الأساسية المطروحة.
ومن الطبيعي، هنا، أن ينصرف الانتباه، أول ما ينصرف، إلى منظمة الشبيبة الاشتراكية المنكبة على التحضير لمؤتمرها، كمحطة من المحطات المعول عليها، والتي ينتظر منها أن تكون منظمة تحظى بدور بارز في الحقل الشبابي، وتدعم الحزب، وتلتزم بتوجهاته الأساسية.

وواجبنا تجاه هذه المنظمة أن نقدم لها الدعم الكافي لإنجاح مؤتمرها، وتهيئة شروط استرجاع حيويتها، بما يجعلها، كما نريد لها، قادرة على إيلاء الاهتمام اللازم لمشاكل الشباب، وضمنهم الطلبة، خاصة من خلال قضايا التشغيل والتعليم .
وموازاة لدعم منظمة الشبيبة الاشتراكية، يجب الاعتناء كذلك بمنظمة " فضاءات الشباب"، المقبلة أيضا على التحضير لمؤتمرها.

النساء :

وفي ما يخص النساء، فإنه لا يحق لحزبنا، المشهود له بأنه حزب مقاربة النوع والمساواة والأفكار الجيدة في هذا المجال، بامتياز.. لا يحق له إلا أن يكون قويا في أوساط النساء ، على اعتبار أن العمل في هذه الأوساط ضرورة ملحة، فكريا وسياسيا وتنظيميا وانتخابيا، في أفق تفعيل المناصفة.
إن العمل على تعزيز العنصر النسائي في مختلف التنظيمات الحزبية، مسؤولية لا تقع على عاتق الرفيقات دون غيرهن، بل هي مهمة الحزب برمته، لا سيما ونحن سائرون إلى انتخابات في أفق ضمان تمثيلية الثلث للنساء في المجالس المنتخبة ، مما يستوجب التوفر على الخزان الضروري للنساء المؤهلات لذلك. و الأمر نفسه ينطبق، طبعا، على الشباب.

فضاءات الأطر: إطار مرن للاستقبال والتواصل مع الكفاءات

على صعيد آخر، نعاين، جميعا، كيف أثبتت التجربة الفتية لفضاءات الأطر، من خلال الأنشطة المتميزة التي تزاولها، أنها تبقى فضاءات مرنة للاستقبال والتواصل وتعميق التفكير وتوظيف الأطر المنتظمة في الحزب أو المتعاطفة معه، وليست، بأي حال من الأحوال، بديلا عن الهيئات التنظيمية للحزب، التي يخول لها قانونه الأساسي صلاحيات محددة.

وإلى ذلك، يتعين الاهتمام بكل القطاعات الحزبية الأخرى (السوسيو مهنية: المهن الطبية، المهندسون، الأساتذة بمختلف أسلاك التربية والتكوين، الاقتصاديون، المحامون، الصناع التقليديون...)، وتفعيل قرارات المؤتمر الوطني الأخير بشأن تغلغل عمل الحزب في المجتمع المغربي على كافة الأصعدة.
كما يتعين تفعيل الهيئات المتخصصة، و أعني هنا بالخصوص مركز عزيز بلال للأبحاث والدراسات، مع الإشارة إلى أن الصعوبات المالية تحول، حاليا، دون تنفيذ قرار إحداث مؤسسة تحمل اسم رفيقنا الراحل علي يعته، في حلة لائقة، وإلا فلا معنى للإعلان عن إحداثها إن كانت ستظل اسما على غير مسمى .

المسألة التواصلية

ولمواكبة هذه الأوراش الهامة، تظل المسألة التواصلية حيوية للغاية بالنسبة لحزبنا، حيث تمكن، في السنوات الأخيرة، من تفعيل مقاربة خلاقة ومتأقلمة مع المستجدات في هذا المجال. وهو ما ميز عمله، خاصة في أثناء الحملة الاستفتائية حول الدستور، وخلال الانتخابات التشريعية الأخيرة. لكن يتعين الاعتراف بأننا لم نستمر على النهج نفسه، حيث عرف حضورنا التواصلي تراجعا ملحوظا، مما يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبراز مواقف وصورة ومكانة الحزب، ونسائه ورجاله، بكيفية متواصلة ومنتظمة، وبمختلف الوسائل الحديثة، التي تتيح ذلك، مع توفير الإمكانيات البشرية والمادية الملائمة.
وفي هذا الاطار تنطرح، بإلحاح، مسألة صحافة الحزب، التي لم نستطع، إلى يومنا هذا، أن نجد الأجوبة المناسبة ليكون لها ما يليق بالحوب من حضور سياسي وإشعاع إعلامي. وهو ما يتعين أن ينكب عليه المكتب السياسي، في القريب العاجل، إلى جانب إدارة جريدتي الحزب.

من أجل تدبير عصري لحياة الحزب

وفي الاتجاه ذاته، يتعين مباشرة الورش الحيوي المتعلق بتطوير إدارة الحزب، وعصرنة آليات تدبير القطاعات والهيئات الحزبية المختلفة، اعتمادا على طرق تسيير عصرية تمكن من مواكبة نمو الحزب وتوسع تنظيماته، وتضمن التأطير الفعال للفئات الجديدة التي تلتحق بصفوفه، عبر توفير هياكل الاستقبال الملائمة، وإحكام طرق التدبير الإداري، والرفع من جودتها، وجعلها تحقق ما نصبو إليه من أهداف، على الصعيدين السياسي والتنظيمي.

المقر الوطني الجديد للحزب :

لقد اطلعتم، أيتها الرفيقات أيها الرفاق، من خلال بلاغ للمكتب السياسي، على الخطوة الجبارة التي خطوناها في اتجاه إنجاز مقر وطني جديد للحزب، يضم كل المرافق الضرورية لتوفير الإطار الأنسب للعمل الحزبي .. وبوسعكم، اليوم، أن تعاينوا مباشرة مجسما لهذا المشروع الكبير، الذي نعتزم، بعد أن عملنا على اقتناء البقعة الأرضية المخصصة لذلك، إعطاء الانطلاقة لأشغال انجازه في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أوجه، باسم الحزب، خالص عبارات الشكر والامتنان إلى فريق المهندسين المعماريين، الذي تطوع لينجز، بدون أي مقابل، تصميم هذا المقر ، ويشرف على تنفيذ المشروع. وأعني بالفريق، الرفيقين فكري بنعبد الله ورشيد الأندلسي والشاب إدريس بنعبد الله.

وتعلمون ، أيتها الرفيقات، أيها الرفاق، أنه لتمويل هذا المشروع سيتم، إضافة إلى الحصول على قرض بنكي، تنظيم حملة اكتتاب واسعة النطاق، داخل الحزب وخارجه، وسط الرفيقات والرفاق ولدى الأصدقاء والمتعاطفين.
نتمنى أن يدرك جميع الرفيقات والرفاق أن الأمر يتعلق بتحد كبير نحن بصدد رفعه، وبإنجاز عظيم يفتح أفقا جديدا ورحبا أمام الحزب، ومن شأنه أن يساعد على شحذ الهمم والعزائم..
ونأمل أن تكون مساهمة الرفيقات والرفاق، في هذا الاكتتاب، مساهمة عامة، نوعية وسخية، كل بحسب إمكانياته، كما نأمل أن يكون دعم الأصدقاء عاما كذلك، وفي كل ربوع الوطن.
إنني أهيب بكم، جميعا، أيتها الرفيقات أيها الرفاق، أن تولوا هذا الموضوع ما يستحقه من عناية فائقة ـب نهيب بالجميع أن يولوا هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام كبير وعناية فائقة. فبمساهمتكم الشخصية الاستثنائية، وبحرصكم على توفير إمكانيات مالية إضافية، لدى أقاربكم وأصدقائكم ومعارفكم، على أوسع نطاق ممكن، فإنكم ستسهمون في تحقيق حلم طالما راود المناضلين الرواد، وأجيال متعاقبة من الرفيقات والرفاق.

الرفيقات العزيزات، الرفاق الأعزاء

إن المغرب في حاجة إلى حزب تقدمي وديموقراطي مثل حزبنا، وانجاح التجربة الحكومية الحالية، لما فيه استقرار البلاد والسلم الاجتماعي وخير العباد، مهمة من المهام الأساسية لحزب من طراز حزبنا ، الذي تقع على عاتقه مسؤولية جسيمة، لكي يتأتى له أن يؤديها أحسن الأداء يتعين علينا، جميعا، على كل واحدة وواحد منا، أن نسهم بأوفر إسهام في أن نجعل حزبنا قويا بالقدر الذي يمكنه من أن يكون فاعلا أكثر ومؤثرا اكثر فأكثر
يلزمنا، إذن، أن نفعل كل ما بوسعنا من أجل أن نبني حزبا محكما من حيث التنظيم، قوي التأثير فعليا بقدر ما هو واسع الإشعاع، سياسيا وإعلاميا، متجذرا في المجتمع بقدر تشعب ارتباطه بالجماهير ومتانة هذا الارتباط.
أيتها الرفيقات، أيها الرفاق،

إننا كحزب نوجد في لحظة تاريخية مميزة، لحظة نحن مقبلون فيها على معارك سياسية شاقة وعسيرة بل ومصيرية . فمزيدا من اليقظة والتعبئة، لكي نكون في هذا الموعد الحاسم..لكي يتبوأ الحزب ما يليق به ويستحقه من مكانة أساسية ومتقدمة في الحقل السياسي الوطني.. لكي نوفر للحزب أفضل الشروط، وأنسب الظروف، حتى يؤدي الواجب الذي من أجله تأسس، وفي سبيل القيام به ضحى أجيال من الرفيقات والرفاق، واجب إرساء أسس المجتمع الديموقراطي الحداثي المنشود: مجتمع متقدم، تسوده العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة والمساواة.

شكرا على حسن انتباهكم، والسلام عليكم.